المقاولاتية الاجتماعية والأمن المجتمعي

Social entrepreneurship and community safety

سميرة مشري1•، رمزي فارح2

1 جامعة محمد خيضر بسكرة، Samira.mecheri@univ-biskra.dz

2 جامعة محمد خيضر بسكرة، ramzi.farah@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2024/05/21 تاريخ القبول: 2024/05/24 تاريخ النشر: 2024/06/26

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على مفهوم المقاولاتية الاجتماعية وهو واحد من المفاهيم الاقتصادية الحديثة؛ فحسب ما تتميز به الساحة العالمية من عديد الأحداث وعلى رأسها وأهمها ظاهرة العولمة، مما أحدث تغيير في مفهوم الأمن المجتمعي وأثر به بصورة جلية،هذا الأخير المرتبط ارتباطا مباشرا بالإنسان وبوجوده كفرد في المجتمع، والذي يلعب دورا رئيسيا في تمكين هذا الفرد من تحقيق خصوصياته مع ضمان حقوقه وتمتعه بالمساواه والعدل الاجتماعي؛ وذلك بخلق ميكانيزمات ضامنة لمنع إقصاء الذات من جهة وخلق عدالة فعلية بين الخصوصية الثقافية، الدينية، اللغوية، والعرقية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: المقاول، المقاولاتية الاجتماعية، الأمن الاجتماعي.

Abstract :

This article aims to shed light on the concept of social enterprise, which is one of the modern economic concepts. It is characterized by the many events that characterize the global arena, the most important of which is the phenomenon of globalization, which brought about a change in the concept of societal security and had a clear impact on it. The latter is not directly linked to the human being and his existence as an individual in society, and it exerts a strong influence on this individual by achieving his privacy while ensuring his rights and enjoyment. With equality and social justice; This is done by creating guaranteeing mechanisms to prevent self-exclusion on the one hand and creating actual justice between privacy, religion, language and ethnicity on the other hand.

***Keywords**: Contractor, social enterprise, social security.*

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473 المجلد التاسع العدد01 (2024) * ص81-92

• سميرة مشري، Samira.mecheri@univ-biskra.dz

- **مقدمة:**

تشكل المقاولاتية عنصرا أساسيا في النسيج الاقتصادي للدول، إذ تعتبر آلية فعالة تعتمدها الدول للتشغيل على صعيد الاقتصاد ككل، كما لها دور فعال في خلق قيمة مضافة والمساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي، وهو ما دفع بالدولة الجزائرية لتقديم اسهامات كبيرة بغية تحفيز إقامة هذه المقاولات وجعلها آلية قوية لتنويع الاقتصاد من جهة؛ وتقوية النمو الاقتصادي بتوفير مناصب العمل من جهة أخرى، ولضمان تحقيق الغاية من تبني فكرة المقاولاتية يجب إدراك الدول للعوامل الحقيقية المساعدة على إنجاح إنشاء هذه المقاولات والعمل على تطبيقها بما يحقق نجاحها وتطورها وبالتالي ضمان استمراريته.

ودخول الأفراد عالم الأعمال يعد خطـــوة مهمة تساعدهم على تجسيد أفكارهم واستثمار مهاراتهم وقدراتهم المعرفية بطرح منتوجات جديدة ومبتكرة، وإنشاء مؤسساتهم الخاصة لضمان استقلالهم الذاتي والمالي، وعليه تعمل الدول جاهدة على توفير الدعم والمرافقة الدائمـــة لمشاريعهم خاصة في السنوات الأولى من إنشاء مؤسساتهم يُعد نقطة محوريـــة لتحقيق استقرار الشباب في أعمالهم والحفاظ على نشاطاتهم، إضافة إلى توفير مناصب عمل لفئة أكبر من الشباب وانتشالهم من وحل البطالة وإبعادهم عن مختلف

الآفات الاجتماعية التي يفرزها الفراغ والبقاء في الشارع لفترات طويلة الشيء الذي يشعرهم بعدم أهميتهم في المجتمع وأنهم لا يقدمون أي منفعة.

لذلك كانت فكرة المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر استراتيجية فعالية تعتمدها الدولة الجزائرية لتحفيز شبابها وتشجيعهم على خلق مشاريع جديدة وممارسة مختلف الأنشطة التي بدورها تهدف إلى اشباع حاجاتهم وتنمية مؤهلاتهم وقدراتهم حتى تسمح لهم بالشعور بمكانتهم ودورهم الفعال في صناعة التنمية وزيادة الدخل العام وهو ما يعزز ثقتهم بأهم فاعلين مهمين في مجتمعهم مما يؤدي أساسا إلى انتشار الأمن الاجتماعي والاستقرار للمجتمع وحماية ممتلكاته المادية والمعنوية.

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473 المجلد التاسع العدد01 (2024) * ص81-92

أولا. تعريف المقاولاتية الاجتماعية:

لم ينشأ مفهوم المقاولاتية الاجتماعية إلا منذ التسعينات من القرن الماضي في أوروبا، وتحديدا في إيطاليا التي وضعت في عام 1991 قانونا لتنظيم التعاونيات الاجتماعية من أجل تلبية الاحتياجات التي لم يتم الوفاء بها، أو تحسين الخدمات العامة السيئة، وفي سنة 1993 أطلقت هارفارد للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية ما سمي "مبادرة المشاريع الاجتماعية".

- **تعريف المقاول:**

المقاول هو فاعل اجتماعي يتميز بالخوض في مخاطر اقتصادية (على وجه الخصوص من خلال الاستثمار والمديونية) لتحقيق مكاسب مستقبلية، وعرفه شومبيتر (1950) على أنه: الفرد الذي يتوفر فيه شرطين أساسيين هما الإرادة والقدرة لخلق فكرة جديدة أو اختراع جديد أو ابتكار؛ وبالتالي فوجود أفراد رياديين في الأسواق والصناعات المختلفة يساهمون بشكل فعال في خلق منتجات ونماذج عمل جديدة، مما يجعل منهم قوى ريادية تقود التطور الصناعي على المدى الطويل (لوسداد، 2021، صفحة 164).

ومنه فالمقاول هو شخص يتصف بروح المخاطرة والثقة في النفس والجرأة، كما يجب أن يمتلك معارف في مجال التسيير والإدارة.

وتعرف أشوكا ASHOKA المنظمة الدولية لنشر المقاولاتية الاجتماعية **المقاولون الاجتماعين**: بأهم أفراد يقترحون حلولا مبدعة للمشاكل الاجتماعية المهمة في المجتمع. **فالمقاول الاجتماعي** هو ذلك الفرد القادر على إنتاج سلعة وتسويقها أو توفير خدمة تسهم في الرفع من المستوى المعيشي لذوي الدخل الضعيف من أفراد المجتمع، إذ يقيس المقاولون الاجتماعيون أدائهم بالربح المادي وأيضا بالقيمة الاجتماعية التي قدمها المشروع للمجتمع، فهم يعتبرون أن الربح المادي لا يتناقض مع المنفعة العامة (بن حكوم و بدري، 2020، صفحة 11)

وعرف المشرع الجزائري المقاولة بموجب المادة 549 من القانون المدني على أنها عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر.

ويعرفها أيضا القانون الأساسي للحرفي على أنها: الاعتماد على وسائل الإنتاج في مؤسسة دائمة أنشأت على أساس مادي، فالعمل يأخذ شكلا تجاريا إذا كان يتم على صورة مشروع، وهو يقوم على مبدأين رئيسيين هما: التكرار والتنظيم. ومنه **فالمقاولة** تعبر عن استراتيجية أهم عواملها هي المخرجات المتمثلة في المؤسسة، وإن أغلب المؤسسات التي يقوم المقاولون بإنشائها هي عبارة عن مؤسسات صغيرة أو متوسطة (قوجيل، 2020، صفحة 13).

ويعرفها كل من (بن حكوم و بدري، 2020، صفحة 11) على أنها: واحدة من الأشغال التي تسعى إلى توضيح وتبيان المعوقات والمتطلبات الاجتماعية واستعمال مبادئ رياديه لإقامة وتنسيق وإدارة مشروع إجتماعي يهدف إلى إحداث تغيير إيجابي في المجتمع.

وعليه فالمقاولاتية الاجتماعية: تعتبر نشاط هادف ينطلق من مبدأ مقاولاتي ولا يكون مبتغاه الأساسي جمع الثروة وإنما تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية؛ إضافة لقدرته على خلق الفائدة والخدمة ببلورة حلول جديدة لمشاكل الاقصاء الاجتماعي والبطالة.

ثانيا. الأمن الاجتماعي:

1.2 أهمية الأمن الاجتماعي:

يعتبر الأمن الاجتماعي عاملا هاما في إرساء دعائم المجتمع المعاصر، وعنصرا فعالا في تحقيق الحماية لمنجزاته والطريق الأصح في بلوغ تقدم المجتمع ورقيه؛ ويتحقق الأمن في المجتمعات الحديثة بالتوافق واحترام الثوابت الوطنية التي تنظم النسيج الاجتماعي والثقافي الذى يبرز الهوية الوطنية ويبرز ملامحها، مما يساعد على توجيه الجهود لبلوغ الأهداف والغايات التي يتضمنها إطار القيم والمثل العليا للوصول الى تحقيق العدل وتكافؤ الفرص وبالتالي تكامل ووضوح الأدوار.

ومن الجدير بالذكر أن تحقيق الأمن يساهم في الاندماج الاجتماعي الذي بدوره يؤدي إلى تحديد قواعد المساواة في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين والعرق والمذهب .مع الإبقاء على الخصوصيات الثقافية التي تجسد مبدأ التنوع في إطار الوحدة.

وعليه نجد أن الأبعاد الأمنية تقاس وفق مستويات أربعة؛ وقد حددها (عودة، 2020، صفحة 66) فيما يلي: أمن **الفرد** وأمن **الوطن** وأمن **الاقليم** والأمن **الدولي**، حيث يسعى الفرد من خلال امتلاكه لمستوى عالي من الوعي إلى اتباع السلوك الذي يحفظه من الاخطار التي تضر بحياته وأمن أسرته أو ممتلكاته، وباحترام الاجراءات القانونية لدرء هذه الاخطار، واللجوء إلى القانون لتوفير الأمن مع الحرص على حياة الآخرين وعدم التعدي على حدودهم، كما أن مقومات الحماية الفردية توفير مستلزمات السلامة العامة.

أما أمن الدولة فهو يُعنى بأجهزتها المختلفة التي تسخر كل امكاناتها لحماية الأفراد وممتلكاتهم، ومرافقها الحيوية من الاخطار الخارجية والداخلية، حيث يتعاون هؤلاء الافراد مع أجهزة الدولة في تطبيق قوانينها وتجسيد سياساتها.

ثالثا. تهديدات الأمن المجتمعي:

يعد تحقيق الأمن الاجتماعي بأي مجتمع من أبرز التحديات في الآونة الأخيرة؛ وتتعدد مكونات الأمن من سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية والتي تحول الاهتمام من تحقيق أمن وسلامة الدولة إلى تحقيق حماية المواطنين، ومنه انبثق مفهوم أمن الفرد –المواطن- وحمايته من التهديدات التي تتعرض لها حياته وحريته ، بل أبعد من ذلك وهو تحقيق التنمية المستدامة بما يضمن تلبية احتياجات الأجيال القادمة.

وفيما يلي نعرض أهم وأخطر التهديدات العامة للأمن المجتمعي والتي حددها (المعموري، 2020)في:

-**الصراعات فيما بين الجماعات على الموارد والفرص**، أو نتيجة للتعصب والتطرف القومي أو الديني؛

-**المشكلة الخاصة بالسكان الأصليين** في العديد من الدول الذين يتعرضون للإبادة، واستخدام العنف ضدهم، وتضاؤل فرصهم في الحياة مقارنة بالسكان؛

-**تهديدات الهوية** وتنشأ هذه التهديدات عندما تكون هناك مجموعات تتميز بالخصوصية أو الانفصالية عن هوية الدولة، وتبدأ المنافسة الرأسية من طرف الدولة، وهذا من خلال

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473 المجلد التاسع العدد01 (2024) * ص81-92

استراتيجيات الصهر والاندماج التي تكون مصحوبة بمخاطر وكلفة بشرية هائلة، وفي الغالب ما يشكل هذا جزءا مألوفا من المشهد السياسي للعديد من الدول؛

-**ارتفاع معدلات البطالة** مما يؤدي إلى التأثير السلبي على مختلف نواحي الحياة من صحة وغذاء وارتفاع نسب العنف وانتشار الجرائم والاضطرابات لاجتماعية والسياسية مما ينعكس سلبا على استقرار معيشة الانسان.

-**الهجرة؛** فمشكلة الهجرة لا تقتصر فحسب على مستوى العمالة الوافدة إلى الخارج، وإنما تتناول أمًرا خطيراً بهجرة الأدمغة والكفاءات العلمية، بالإضافة الى الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة مما يؤدي الى التضخم السكاني في المدن وكثرة البطالة والتي تؤدي بدورها للجريمة.

رابعا: أهمية التوجه المقاولاتي في الجزائر

تعتبر الممارسة المقاولاتية في الجزائر حديثة نوعا ما، إذ أنها لم تعرف انتشارا واسعا إلا بعد الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية التابعة للدولة الجزائرية في جانفي سنة 1988، فالنشاطات التي كانت موجودة في قبل هذه الفترة وبعد الاستعمار قد تميزت بالطابع الفلاحي والتقليدي الحرفي بالدرجة الأولى، وكانت أغلبها عبارة عن نشاطات عائلية متوارثة، فالمؤسسات الجزائرية كانت مهيكلة حول الروابط الدموية التي تربط ما بين الأب والأبناء، وفي بعض الأحيان أبناء العم، فالأب أشبه بـ Pater Familias (Larousse) الذي يرى أن مؤسسته هي الوسيلة التي تمنح وتوفر العمل لأفراد العائلة وللأقارب ولباقي أفراد المجتمع، وأن لعمله المقاولاتي بُعد إيثاري وغاية إجتماعية تتمثل في التقاسم، والتضامن، والتماسك الاجتماعي (لوسداد، 2021، الصفحات 162-163).

ومع بداية التسعينات توسع النشاط المقاولاتي في الجزائر وذلك راجع إلى عمليات تسريح للعمال وارتفاع في نسبة البطالة بسبب استقلالية المؤسسات، وهو ما أدى في المرحلة الموالية من الإصلاحات المتبعة إلى ترقية الشغل عن طريق المبادرات المقاولاتية وترقية الشغل المأجور والتي كانت موجهة إلى جميع فئات المجتمع دون استثناء، والعمل على معالجة الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية التي كان يعيشها المجتمع آنذاك. فالممارسة المقاولاتية الناجحة لا تعود مردوديتها على الدولة والإقتصاد فحسب، وإنما على الفرد والعائلة التي تعتبر النواة المركزية لتكوين المجتمع.

خامسا: مقوّمات الفكر المقاولاتي

ينبغي على المقاول أن يمتلك مجموعة سمات من شأنها أن تجعل منه المقاول الناجح والمسير الجيد، وهذا عن طريق الدمج بين مجموعة من الصفات الشخصية والعوامل البيئية؛ وقد حددها كل من (بن حكوم و بدري، 2020) فيما يلي:

1.5 مقومات شخصية:

-**الحاجة إلى الإنجاز :** فالمقاول دائما يقيم أداءه وإنجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية.

-**الثقة بالنفس:**وذلك بتوفرالإمكانيات الفردية لدى المقاول وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات وحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية.

-**الرؤيا المستقبلية**: أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.

-**التضحية والمثابرة:** تحقيق النجاحات وضمان استمراريتها، يكون بالمثابرة والصبر والتضحية برغبات آنية من أجل تحقيق آمال وغايات مستقبلية، ولذلك فالشروط الأساسية الواجب توفرها لضمان نجاح هذه المشروعات هي الاستمرارية في العمل والاجتهاد والعطاء.

-**تحقيق الاستقلالية:** وهي التركيز على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة، كما يستبعد المقاولون العمل لدى الآخرين تجنبا لحالات التحجيم بحيث يتمكنون من التعبير وتجسيد أفكارهم وأرائهم وطموحاتهم، إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل.

بالإضافة إلى العديد من المهارات الواجب توفرها في المقاول الناجح منها:

- **التمكن من التكنولوجيا:** وهي تتمثل في مدى التحكم في التقنية، واكتساب مختلف المعارف، والقدرة العالية في تسيير الأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تخزين وتمويل وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروع بجدارة.

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473 المجلد التاسع العدد01 (2024) * ص81-92

-**المهارات الاتصالية:** هي القدرة على التفاعل الصحيح، نقل المعلومات، استقبال ردود الفعل، معالجة القرارات قبل إصدارها، الإقناع... إلخ التي يجب على المقاولامتلاكها في حالة تحويل الصلاحيات اللازمة لإدارة النشاط للآخرين.

-**المهارات الإنسانية:** وتتمحور حول المهارات التي تجعل من المقاول قادر على تطوير علاقاته مع مرؤوسيه وزملائه بما يتماشى وفائدة المشروع والمؤسسة بشكل عام، وذلك بالاعتماد على مبدأ الاحترام والثقة والدعم المستمر للمورد البشري داخل المنشئة وإلاء الاهتمام بمشكلاته الخارجية، وهي مؤهلات تتعلق بالجذب والتشجيع والمعاملة الحسنة والتصرف الحسن مع أفرد هذه المؤسسة.

2.5المقومات البيئية:

-**المحيط الاجتماعي:** يعتبر المحيط الاجتماعي عاملا رئيسيا في التحفيز لإقامة مشروع المؤسسة، وذلك يعود لتعقيد بناءه وتنوعه.

-**الأسرة:** تعتبر الأسرة أهم مرحلة من مراحل بناء الشخصية المقاولة لدى أبنائها ودفعهم لتبني أفكار جدية لإنشاء المؤسسات لضمان مستقبلهم مهني خاصة إذا كانت هذه الأسر تمتلك مشاريع خاصة؛ حيث يعتمد الآباء على دفع الأطفال منذ الصغر على القيام ببعض النشاطات وتحمل المسؤولية في صورتها البسيطة.

-**الدين:** يقوم الدين الاسلامي في العمل على دعامة رئيسية تتمثل في اتقان العامل لكل ما ينجزه من مهام، حيث يعتبر الاتقان شرط لقبول هذه الأعمال ، إضافة إلى تشجيع وتفضيل الاعتماد على النفس في كسب القوت.

-**العادات والتقاليد:** ينظر إلى ثقافة المجتمع على أنها واحدة من العوامل المؤثرة في توجه الأفراد لإنشاء مشاريع خاصة، فالمجتمعات البدوية تعتمد الزراعة والرعي مع أبنائها أما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية فتتوارثها الأجيال.

-**الجهات الداعمة:** يعتبر المجتمع هو الذي ينشأ ثقافة المقاولاتية من خلال المؤسسات العامة والخاصة، وهيئات الدعم المرافقة التي تسهم بشكل فعال في الزيادة من كثافة المقاولية.

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473 المجلد التاسع العدد01 (2024) * ص81-92

سادسا. سمات المقاولاتية الاجتماعية:

تتسم المقاولاتية الاجتماعية بالعديد من السمات التي تجعلها مختلفة عن المقاولة التقليدية وتؤدي بها التأثير الفعال، حيث تتركز هذه السمات في ثلاث عناصر أساسية هي:

1. **تفكير إبداعي:** تعبر عن محاولة خلق مجال فكري مبدع وابتكاري لمواجهة مختلف التحديات وعلى رأسها التحديات في الجانب الاجتماعي.
2. **التنمية مستدامة:** يشترط في المقاولاتية الاجتماعية أن تتضمن خطة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، ومنح بدائل ناجحة وذات تأثير مستمر في حل المشكلات المتأصلة في المجتمع، ولا تكون مجرد حلول ذات تأثير هامشي محدود.
3. **ذات أثر اجتماعي إيجابي:** تشترط الريادة الاجتماعية إيجاد أثر اجتماعي جلي وواضح للمجتمعات، ويمكن قياسه بمقارنة ظروف هذا المجتمع قبل وبعد ظهور الحلول المبتكرة لمشكلاته الصعبة (بن حكوم و بدري، 2020، صفحة 13).

ونستطيع قياس دلالاتها الايجابية على الدولة والمجتمع من خلال مجموعة التغييرات الملموسة في اقتصاد المجتمع (خلق فرص عمل، توليد الناتج والقيمة، زيادة الإدخار عن الإنفاق العام أي ترشيد الإنفاق).

إضافة إلى قيمة الريادة الاجتماعية في كونها أحد عوامل تحقيق رفاهية المجتمع وتحسين أوضاعه، ومن ثم يقاس نجاح الريادة الاجتماعية بقدرتها على زيادة الانتاجية، وقيام مشروعات تنموية.

كما وعلى المدى الطويل تكمن مساهمة الريادة المجتمعية بقدرتها على خلق واستثمار رأس المال الاجتماعي.

سابع: الدور الاجتماعي للمقاولاتية في تحقيق الأمن المجتمعي:

للمقاولاتية على المستوى الاجتماعي أدوار هامة تلعبها في سبيل تحقيق الأمن المجتمعي، نذكرها في الآتي:

- عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة من خلال إزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في إقليم معين، والعمل على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية في شتى المجالات: صناعة، تجارة، خدمات، مقاولات وفي الانتشار الجغرافي، وكذا زيادة فرص العمل.
- كما أن المساهمة في تشغيل المرأة له دورا كبيرا في إبراز دورها الفعال في استحداث العديد من الأدوار التي تتناسب مع عمل المرأة؛ كالعمل على الحاسب، الخياطة.... الخ كما تساعد على تحفيزالمرأة للقيام بأعمال ريادية تسيرها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني.
- كما يُعد وجود المقاولين والمؤسسات الصغيرة. في الاقتصاد الوطني كإحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، والتقليل أو الحد من هجرة ساكنة الأرياف الأرياف إلى المدن التي تتركز فيها المنظمات الكبيرة، لذا لابد من وجود آليات واستراتيجيات تنموية تسهم في التقليل من نسب الفقر والبطالة، وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة إلى المدن حيث ازدياد نسب التلوث والضغط على خدمات البنية التحتية.

ويرى (بن حكوم و بدري، 2020) أن الحديث عن المقاولة الإجتماعية يقودنا حتما إلى الحديث عن "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" والتي تعتبر التزام أخلاقي اتجاه أصحاب المصلحة، ومن أهم الأطراف المستفيدة من مواضيع برامج المسؤولية الاجتماعية هما المجتمع والبيئة على حد سواء، وهذا يبين أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء لتقوية دور ومكانة المؤسسات في المجتمع ليس ككيان إقتصادي فحسب وإنما ككيان إجتماعي يُسهم بدوره في إيجاد حلول لمختلف المشكلات المجتمعية وحماية البيئة التي يعمل في إطارها، وعليه فالغاية من المقاولة الاجتماعية هو الوصول إلى تحقيق الهدف الاجتماعي تماشيا مع الهدف الاقتصادي الذي تقوم عليه المؤسسات عموما، وهي مقاولة مسؤولة في أصلها ونشأتها.

مجلة التغير الاجتماعي *ISSN 2507-7473 المجلد التاسع العدد01 (2024) * ص81-92

• الخاتمة:

تتمظهر أهمية المقاولة الاجتماعية على أنها المخرج الأقوى للعديد من الأزمات والمشاكل التي تعاني منها المجتمعات، فإلى جانب أنها وسيلة لتحقيق الأرباح لأصحابها، تعتبر كذلك وسيلة تساهم في ارتقاء المجتمعات بصورة كبيرة، وذلك نظرا لمساهمتها في الرفع من معدلات النمو والخفض من نسب البطالة والفقر وإيجاد الحلول المثلى للعديد من المشاكل، وبالتالي إحداث حالة من الأمن والاستقرار داخل المجتمع.

• قائمة المراجع:

زين الشرف لوسداد. التوجه المقاولاتي من أجل ضمان الأمن الاجتماعي في المجتمع الجزائري. مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الانسانية والاجتماعية، 2(8)، 159-173. 2021؛

سارة البلتاجي. الأمن الاجتماعي-الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري. (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2016)؛

سيماء علي المعموري. (03, 2020). موقع مقال. تم الاسترداد من الأمن المجتمعي: مفهومه، زمستوياته، وتهديداته: https://mqqal.com/2020/03/الأمن المجتمعي: مفهومه، زمستوياته، وتهديداته؛

عادل عبد الصمد. (بلا تاريخ). دور المؤسسات في تحقيق الأمن الاجتماعي. تم الاسترداد من https://web2.aabu.edu.jo › ShariaConfreance؛

علي بن حكوم، و عبد الحميد بدري. المقاولاتية الاجتماعية: مفهومها وموضوعها. Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE، 4(1)، 9- 17. 2020؛

عمارة, م .مقومات الأمن الإجتماعي في الاسلام .(القاهرة: مكتبة الامام البخاري للنشر والتوزي.2009) ؛

فائزة الباشا. الأمن الإجتماعي والعولمة. (تركيا: جامعة الفاتح . 2006)؛

محمد قوجيل. محددات تنمية المقاولاتية الاجتماعية في الجزائر. Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE، 5(1)، 11-25. 2006؛

مصطفى بلحميدي. (31 10, 2016). مفهوم الأمن الإجتماعي. تم الاسترداد من المدرسة القانونية المغربية: https://ecoledroitmarocaine.blogspot.com/2016/10/blog-post_58.html؛

مهري عبد المالك. المقاولاتية السياحية كمدخل لتنمية الصناعة السياحية في الجزائر. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال(1)، 117-148. (جوان, 2018)؛

ميس خليل عودة. الأمن الاجتماعي ودوره في الحد من ظاهرة المخذرات: قراءة في رواية "لاتنس الهدهد" - فؤاد حجازي. مجلة لغة-كلام، 6(1)، 64-77. 2020.